

**تعددية القطبية الاقتصادية  
التحولات والاحتمالات**





مركز دراسات الوحدة العربية

شؤون اقتصادية (٣)

# تعددية القطبية الاقتصادية التحولات والاحتمالات

الدكتور يوسف خليفة اليوسف

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

اليوسف، يوسف خليفة

تعددية القطبية الاقتصادية: التحولات والاحتمالات/ يوسف خليفة  
اليوسف.

٣٢ ص. - (أوراق عربية؛ ١٦. شؤون اقتصادية؛ ٣)

ISBN 978-9953-82-472-7

١. الديون - البلدان العربية. ٢. الاقتصاد. أ. العنوان. ب. السلسلة.

330.956

العنوان بالإنكليزية

**Multipolar Economy: Transformations and Possibilities**

*Yousef Khalifa Yousef*

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة  
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

## **مركز دراسات الوحدة العربية**

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ - ١١٣

الحمراء - بيروت ٢٤٠٧ ٢٠٣٤ - لبنان

تلفون: ٧٥٠٠٨٤ - ٧٥٠٠٨٥ - ٧٥٠٠٨٦ - ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)

برقياً: «مرعبي» - بيروت، فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: <http://www.caus.org.lb>

---

حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة للمركز

الطبعة الأولى

بيروت، كانون الثاني/يناير ٢٠١٢

## المحتويات

٧	.....	مقدمة
٩	.....	أولاً : المؤشرات العامة
١٤	.....	ثانياً : تزايد المديونية
١٧	.....	ثالثاً : تراجع دور الدولار
٢١	.....	رابعاً : العدالة الاجتماعية
٢٥	.....	خامساً : التعليم والبحث العلمي
٢٧	.....	سادساً : الاحتمالات
٣١	.....	خاتمة



## مقدمة

لقد شهدت حياة البشر منذ الأزل حراكاً دائماً تعاقبت فيه الحضارات والدول ابتداءً من الرومان والإغريق والهنود والفرس، مروراً بالحضارة العربية الإسلامية، وانتهاءً بالحضارة الغربية المعاصرة، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾<sup>(١)</sup>. إلا أن هيمنة حضارة من هذه الحضارات على الساحة لم تكن تعني غياب أو استئصال بقية الحضارات، وإنما كانت مبادئ وقيم ومصالح الحضارة الغالبة هي الأكثر بروزاً وسيطرةً. وقد اتصف هذا الصراع أو الحراك، إذا شئت، بمحاولة كل حضارة أو كل دولة لاحقاً بفرض مصالحها وقيمها، والتوسع على حساب الآخر. وأخذ هذا التوسع صوراً مختلفة، تتفاوت بين التفاعل الحضاري المثمر والتبادل التجاري السلمي، وبين الحروب الطاحنة التي انتهت بتغيير الجغرافيا السياسية لكثير من مناطق العالم، وفرض هيمنة القوي على مقدرات الضعيف. فقبل أكثر من مئة عام كان النظام العالمي يتصف بتعدد الأقطاب أو الدول التي تحكمه، وكان أغلب هذه الدول أوروبياً، وكان آخرها وأكثرها هيمنةً بريطانيا، التي كانت تسمى ببريطانيا العظمى، التي لم تكن الشمس تغيب عنها، نظراً إلى امتداد مساحة نفوذها. ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ تحول هذا النظام العالمي إلى ثنائي القطبية، أحدهما المعسكر الرأسمالي

---

(١) القرآن الكريم، «سورة آل عمران»، الآية ١٤٠.

بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وعضوية أوروبا الغربية واليابان، والثاني هو المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية التي كانت تدور في فلكه، وهكذا انطلقت شرارة الحرب الباردة بين هذين المعسكرين لتستمر حتى سقوط المعسكر الاشتراكي في بداية التسعينيات، وقد انجذبت بقية دول العالم، بما فيها الدول العربية، إلى أحد هذين المعسكرين خلال الحرب.

وقد أدى سقوط المعسكر الاشتراكي وتفكك ما كان يعرف بالاتحاد السوفياتي في بداية التسعينيات إلى تحول النظام العالمي إلى نظام أحادي القطبية تقوده الولايات المتحدة منفردة حتى نهاية الألفية الثانية حين بدأت بعض بوادر تراخي الهيمنة الأمريكية وبروز قوى أخرى منافسة لها، خاصة على الصعيد الاقتصادي<sup>(٢)</sup>.

وفي هذه الورقة نحاول رصد بوادر وأبعاد هذه التعددية الاقتصادية العالمية، علماً أن هذه التعددية لها أبعاد أخرى غير اقتصادية، غير أننا في هذه الورقة، سنحصر حديثنا في تلك المتغيرات المرتبطة مباشرة بالقوة الاقتصادية، التي نبدأها بنظرة عامة على الاتجاهات المتوقعة للاقتصاد الأمريكي في السنوات القادمة نسبة إلى بقية الاقتصادات المنافسة له، ثم نتوقف عند الدين العام الأمريكي المتزايد كأحد أهم معوقات أداء الاقتصاد الأمريكي في السنوات القادمة. بعد ذلك نتحدث عن احتمالات تراجع دور الدولار الأمريكي كعملة دولية وحيدة في ظل تزايد دور عملات أخرى كالبيورو واليوان الصيني والين الياباني. أما العدالة الاجتماعية فهي بُعد آخر ستؤثر تحولاته في مكانة الاقتصاد الأمريكي، وهذا ما دفعنا إلى التوقف عنده في هذه الورقة. أما التعليم والبحث العلمي فيعتبران من أهم ركائز القوة الاقتصادية، مما يحتم علينا

---

Fareed Zakaria, *The Post-American World* (New York: W. W. Norton, 2008), (٢)



معرفة مكانة هذا المتغير في الاقتصاد الأمريكي مقارنة ببقية دول العالم، وأخيراً نتوقف عند بعض المسارات المحتملة للاقتصاد العالمي في السنوات القادمة، في ضوء ما نشاهده اليوم.

## أولاً: المؤشرات العامة

تشير البيانات التاريخية المتوفرة بأن نصيب الغرب من الإنتاج الاقتصادي العالمي لم يكن أكبر من مساهمة الدول الآسيوية ذات الكثافة السكانية إلا في فترة المئتي عام الأخيرة التي تبعت الثورة الصناعية. ففي عام ١٠٠٠ كان نصيب دول غرب أوروبا من الإنتاج العالمي حوالي ٨,٧ بالمئة، في الوقت الذي كان نصيب الدول الآسيوية من هذا الإنتاج يعادل ٧٠,٣ بالمئة، ثم بدأت هذه النسب تتغير بعد الثورة الصناعية لصالح دول غرب أوروبا، التي ازداد نصيبها من الإنتاج العالمي ليصل إلى حوالي ٢٣,٦ بالمئة عام ١٨٢٠، في الوقت الذي تراجع فيه نصيب الدول الآسيوية إلى ٥٩,٢ بالمئة، بينما لم تزد مساهمة الولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلندا مجتمعة على ١,٩ بالمئة في العام نفسه. وفي عام ١٩٩٨ أصبح نصيب هذه المجموعة الأخيرة من الدول أكثر من ٢٥ بالمئة من الناتج العالمي، بينما انخفض نصيب دول أوروبا الغربية إلى ٢٠,٦ بالمئة، وتراجع نصيب الدول الآسيوية إلى ٣٧,٢ بالمئة<sup>(٣)</sup>. أما الولايات المتحدة وحدها فقد كان نصيبها من الناتج العالمي يعادل ٣٢ بالمئة عام ١٩١٣، ثم انخفضت هذه النسبة إلى ٢٦ بالمئة عام ١٩٦٠، ثم ارتفعت إلى ٢٧ بالمئة عام ٢٠٠٠، وعادت واستقرت عند ٢٦ بالمئة عام ٢٠٠٧<sup>(٤)</sup>.

---

Angus Maddison, *The World Economy: A Millennial Perspective* (Washington, (٣)  
DC: Brookings Institute Press, 2007).

Fareed Zakaria, «The Future of American Power,» *Foreign Affairs*, vol. 3, no. (٤)  
87 (May-June 2008), p. 27.

وقد تكون هذه الأهمية التاريخية لدور الدول الآسيوية هي التي جعلت مؤسسة جولدلمان ساش تنبأ بأنه في عام ٢٠٥٠ ستكون هناك ثلاثة اقتصاديات آسيوية من بين أكبر أربعة اقتصاديات في العالم التي سيكون ترتيبها على النحو التالي: الصين، الولايات المتحدة الأمريكية، الهند، واليابان<sup>(٥)</sup>. وفي مؤتمر عقد عام ٢٠٠٨ لمناقشة تقرير أعده مجلس الأمن الوطني الأمريكي، الذي ينسق بين كافة الهيئات الأمنية الأمريكية، حول الاتجاهات العالمية حتى عام ٢٠٢٥، قال سكوكروفت مستشار الأمن القومي الأمريكي في إدارة بوش الأب إن الولايات المتحدة وجدت نفسها مع نهاية الحرب الباردة في بداية التسعينيات في موقع قوة ليس له منافس، وقد استخدمت هذه القوة لفترة، ولكنها اكتشفت أن هذا التفوق هو مؤقت<sup>(٦)</sup>. ولا شك أن ما دفع سكوكروفت إلى هذا القول هو ما تضمنه التقرير المذكور من أن الولايات المتحدة قد فقدت الدور المهيمن على العالم، وأن السنوات الخمس والعشرين القادمة ستشهد عالماً ستظل تلعب فيه الولايات المتحدة دوراً هاماً، ولكنها لن تكون الوحيدة، وسيكون لها عدد من المنافسين. فبحسب هذا التقرير، إذا استمرت الصين في معدلات نموها الحالية، فإنها ستصبح عام ٢٠٢٥ ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وأكبر مستورد للموارد الطبيعية، وستكون كذلك قوة عسكرية رئيسية<sup>(٧)</sup>. أما فوكوياما، ذلك الرجل الذي تنبأ في عام ١٩٨٩ بنهاية العالم وتوقفه عند حدود ما أنجزته

---

Dominic Wilson and Roopa Purushothaman, «Dreaming with BRICs: The (٥) Path to 2050,» Global Economics Paper, no. 99, Goldman Sachs, 1 October 2003, < <http://www2.goldmanscahs.com/insight/reserach/reports/reports6.html> > .

Gideon Rachman, «Is America's New Declinism for Real,» *Financial Times*, (٦) 25/11/2008.

*Global Trends 2025: A Transformed World* (Washington, DC: National (٧) Intelligence Council, 2008), < [http://www.dni.gov/nic/NIC\\_2025\\_project.html](http://www.dni.gov/nic/NIC_2025_project.html) > , pp. vii.

الولايات المتحدة بعد نهاية الحرب الباردة فإن آخر ما قاله هو: «لقد خسرنا كثيراً من قاعدتنا الصناعية، أما القطاع الخدمي الذي كان من المفروض أن يحل محلها فإنه ليس إلا سراباً»<sup>(٨)</sup>.

وجدير بالذكر أن هذه التنبؤات بموقع أمريكا في العالم كانت قبل إضافة الآثار المتوقعة للأزمة المالية التي حصلت عام ٢٠٠٨، التي أدت بدورها إلى مزيد من التآكل في القوة الأمريكية مما دفع باقتصاديين بارزين في جامعة كاليفورنيا إلى القول بأن من أهم نتائج هذه الأزمة المالية هو فقدان الولايات المتحدة الأمريكية للاستقلالية في القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية وضعف قوتها الناعمة بأشكالها<sup>(٩)</sup>. وهذا هو ما سبق وأكدته هيليري كلنتون عندما تساءلت خلال إحدى الحملات الانتخابية عن سبب مرونة أمريكا مع الصين، وكان ردّها هو: «كيف يمكن للفرد أن يكون متشدداً مع مصرفه؟»<sup>(١٠)</sup>. أما جيمس هارلود أستاذ التاريخ بجامعة برينستون الأمريكية، فإنه يعتقد أن الأزمات المالية تحدث تغيرات في مراكز التأثير، حيث إن الجهة القادرة على توفير المال هي التي تحقق نفوذاً سياسياً متزايداً، وهو هنا يشير إلى تحول القوة المالية من الغرب إلى الشرق، خاصة الصين التي تقدر احتياطياتها الأجنبية في الوقت الحاضر بحوالي ٢,٥ ترليون، أغلبها بالدولار<sup>(١١)</sup>. أما رئيس الأركان الأمريكي الأدميرال مايكل مولين فقد أشار إلى انعكاس هذه

---

Francis Fukuyama, «Thinking about the Future of American Capitalism.» (٨) *American- Interest* (13 March 2009), <<http://www.the-american-interest.com/article.cfm?piece=1118>> .

Stephen S. Cohen and Brad DeLong, *The End of Influence* (New York: Basic Books, 2010), p. 7.

Gideon Rachman, «China Makes Gains In Its Bid to the Next Top Dog.» (١٠) *Financial Times*, 15/9/2009.

Gideon Rachman, *Zero-Sum Future* (New York: Simon and Schuster, 2011), (١١) p. 183.

الأزمة المالية على الصعيد العسكري بقوله: «إن حجم الدين العام الأمريكي يعتبر الآن أهم مهدد للأمن القومي الأمريكي»، وهو يلمح هنا إلى حتمية تقليص النفقات العسكرية في السنوات القادمة بسبب هذه المديونية<sup>(١٢)</sup>. وهذا لاري سمرز كبير مستشاري أوباما الاقتصاديين والرئيس السابق لجامعة هارفرد يتساءل قائلاً: «كم يمكن لأكثر دول العالم مديونية أن تظل أقوى الدول؟»<sup>(١٣)</sup>. أما يوكيو هاتوياما الذي أصبح رئيس وزراء اليابان في عام ٢٠٠٩ فقد أكد أن إخفاق الولايات المتحدة في العراق، وحصول الأزمة المالية عام ٢٠٠٨، هو دليل على دنو نهاية العولمة التي تقودها الولايات المتحدة<sup>(١٤)</sup>. وقد سبق وأن طالب رئيس وزراء تايلند السابق دول آسيا الكبرى بإصدار سندات آسيوية يتم استثمار احتياطات هذه الدول فيها لتجنب الآثار السلبية للدور المتراجع للدولار<sup>(١٥)</sup>. وهذا مؤلف كتاب «الأسواق الصاعدة» يتحدث عن أهم ٢٥ مؤسسة صاعدة في الدول النامية، التي يعتقد أنها تعلّمت من المؤسسات الغربية الكبيرة، ولكنها بصدد التفوق عليها لأنها أتقنت اللعبة، وقد تنوعت نشاطاتها ما بين شركة سامسونغ الكورية للأكترونيات، وشركة لينفو الصينية للكمبيوترات، وانفوسيس الهندية لصناعة برامج الكمبيوتر، وشركة أمبرير البرازيلية للطائرات، مروراً بشركة الأسمنت المكسيكية سيميكس التي أصبحت أكبر مؤسسة أسمنت في الولايات المتحدة، وشركة الصلب الكورية التي تعتبر من

---

Edward Luce and Daniel Dombey, «US Military Chief Warns on (١٢) Spending.» *Financial Times*, 15/9/2010.

David Sangert, «Deficits May Alter US Politics and Global Power.» *New York Times*, 1/2/2010. (١٣)

Yukio Hatoyama, «A New Path for Japan.» *New York Times*, 27/8/2009. (١٤)

Thaksin Shinawatra, «An Asian Bond Could Save US from the Dollar.» *Financial Times*, 6/10/2008. (١٥)

أنجح شركات الصلب في العالم، وفي مجال الطاقة هناك شركة غازبروم الروسية، وغيرها من الشركات التي ستساهم، بحسب مؤلف الكتاب المذكور، في وضع دولها في مرتبة تفوق مرتبة الدول الصناعية خلال فترة الثلاثين سنة القادمة<sup>(١٦)</sup>.

وأخيراً لنضرب مثالين على إمكانيات الدول الأخرى على منافسة الولايات المتحدة في السنوات القادمة بالتوقف عند حالتني سنغافورة وقرية شينزين الصينية. فسنگافورة استطاعت أن تحقق خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٩٥ نمواً اقتصادياً سنوياً قدره في المتوسط ٨,٦ بالمئة مما نتج منه زيادة في دخلها القومي، من مليار دولار إلى ٨٦ مليار دولار خلال الفترة المذكورة. وارتفع متوسط دخل الفرد السنغافوري، كما يؤكد رئيس الوزراء السنغافوري السابق لي كوان يو، من ٤٠٠ دولار عام ١٩٥٩ ليصل إلى ٢٢,٠٠٠ دولار عام ١٩٩٩<sup>(١٧)</sup>. أما شينزين، تلك القرية الصينية القريبة من هونغ كونغ، التي كانت تقوم على صيد الأسماك، فقد تحولت إلى منطقة حرة مع بداية الإصلاحات الاقتصادية في الصين عام ١٩٨٠، وإذا بها تحققت نمواً اقتصادياً سنوياً يزيد على ٢٥ بالمئة خلال الفترة ١٩٨٠ و٢٠٠٤<sup>(١٨)</sup>. أما الصين ككل فقد حققت خلال الفترة نفسها نمواً اقتصادياً سنوياً يعادل ٩,٤ بالمئة حيث ارتفع ناتجها المحلي الإجمالي من ١٤٧,٣ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى حوالي ١,٦٥ ترليون دولار عام ٢٠٠٤، مما ساعد على تخفيف عدد الفقراء في الريف من حوالي ٢٥٠ مليون إلى ٢٦ مليون. وقد نتج من هذا النمو

---

Antoine Van Agtmael, *The Emerging Markets Century* (New York: Free (١٦) Press, 2007).

Lee Kuan Yew, *From Third World to First: The Singapore Story, 1965-2000* (١٧) (New York: Harper Collins Publishers, 2000), pp. xiv-xv.

Kishore Mahbubani, *The New Asian Hemisphere* (New York: Public Affairs, (١٨) 2008), pp. 54-55.

الاقتصادي زيادة الاحتياطات الأجنبية الصينية من ١٦٧ مليون دولار عام ١٩٧٨ إلى ٦٠٩,٩ مليار دولار عام ٢٠٠٤<sup>(١٩)</sup>. ذلك في الوقت الذي لم يتجاوز فيه النمو الاقتصادي الأمريكي ومعه الأوروبي خلال الفترة نفسها نسبة ٣ بالمائة سنوياً<sup>(٢٠)</sup>.

## ثانياً: تزايد المديونية

منذ سنوات والولايات المتحدة تعاني عجزاً في ميزانيتها العامة، أي زيادة نفقاتها على إيراداتها، وهذا بدوره يعني أن المجتمع يستهلك أكثر مما ينتج، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى ظهور عجز في الميزان التجاري حيث تكون الواردات من بقية الدول أكبر من الصادرات إليها، وهذا الاختلال لا يمكن أن يستمر في الدول من غير أن ينعكس سلباً على أدائها الاقتصادي، غير أن الولايات المتحدة استطاعت أن تؤخر هذه الحتمية، مستفيدة من كون الدولار هو العملة العالمية المهيمنة، فالدول التي لها فائض من الدولارات في تجارتها مع الولايات المتحدة كالدول الآسيوية والدول النفطية ظلت تستثمر هذا الفائض في الاقتصاد الأمريكي ليقترضها الأمريكيان ويستخدمونها في مزيد من الاستهلاك بدل أن تستخدم في مشروعات منتجة تسدد ديون هذه القروض للعالم الخارجي، وهكذا حافظ المجتمع الأمريكي على مستوى معيشته في السنوات الأخيرة بسبب الاقتراض من مدخرات الآخرين وزيادة المديونية، في الوقت الذي كان من الأجدر بهذا المجتمع أن يرفع من مدخراته التي سيحتاجها في السنوات القادمة، لأنه مجتمع يتجه إلى الشيخوخة التي تزيد فيها نسبة الإعالة وينخفض فيها حجم القوى العاملة المنتجة. فبحسب تقرير صادر من الكونغرس الأمريكي فإن

---

Hu Jintao, «Why China Loves Globalization,» *Globalist* (7 June 2005). (١٩)

Zakaria, «The Future of American Power». (٢٠)

السنوات العشر الأولى من القرن الواحد والعشرين شهدت زيادة غير مسبوقة في الدين الأمريكي وصلت إلى ثلاثة أضعاف، أي من حوالى ٣,٥ ترليون عام ٢٠٠٠ أو ٣٥ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، إلى ٩ ترليون عام ٢٠١٠ أو ٦٢ بالمئة من الناتج المحلي، مع توقعات أن تصل هذه النسبة إلى ٩٠ بالمئة عام ٢٠٢٠، علماً أن المتوسط التاريخي للدين العام للولايات المتحدة لم يزد على ٣٥ بالمئة باستثناء فترة الحرب العالمية الثانية، كل ذلك نتيجة لمزيج السياسات التي تمت خلال فترة إدارة بوش، وهي تخفيض الضرائب، وزيادة نفقات الرعاية الصحية، إضافة إلى الإنفاق على حربين في أفغانستان والعراق<sup>(٢١)</sup>. أما صندوق النقد الدولي فقد كان أكثر تشاؤماً في ما يتعلق بمستقبل هذا الدين، حيث إن توقعاته هي أن الدين العام سيكون مساوياً للناتج الأمريكي في العام ٢٠١٥، وهي مديونة تقارب مديونية دول كالإيونان وإيطاليا<sup>(٢٢)</sup>. هذه المديونية المتزايدة للاقتصاد الأمريكي سيكون لها على الأقل خمسة انعكاسات سلبية على الاقتصاد الأمريكي.

فعلى الرغم من أن التمويل بالعجز، أي إنفاق الدولة أكثر من مداخيلها، وما يُنتج من مديونية قد تؤدي إلى تنشيط الاقتصاد في المدى القصير، إلا أن هذه المديونية، أولاً، تنعكس سلباً على النمو الاقتصادي في المدين المتوسط والبعيد، كما تشير كثير من الدراسات الأميركية في الدول الصناعة والنامية، ذلك لأن المديونية يرافقها تراجع في حجم الاستثمارات، وزيادة في معدلات التضخم، واحتمالات زيادة الضرائب في المستقبل، وعدم وضوح الرؤيا بخصوص مستقبل الاقتصاد المدين وسياساته، وهي كلها متغيرات تساهم في تراجع النمو

---

Roger C. Altman and Richard N. Haass, «American Profligacy and (٢١) American Power.» *Foreign Affairs*, vol. 6, no. 89 (November-December 2010), p. 27.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٢٥.

الاقتصادي<sup>(٢٣)</sup>. أما الأثر السلبي الثاني للمديونية فهو احتمال قيام المستثمرين بسحب أموالهم من الولايات المتحدة، ولو تدريجياً، مما سيؤدي إلى انخفاض جذري في قيمة الدولار وتراجع كبير في معدلات نمو الاقتصاد الأمريكي. أما الأثر السلبي الثالث لهذه المديونية فهو مزيد من الأزمات المالية، وما يواكبها من كوارث اقتصادية. فالأزمة المالية الأخيرة أكدت أنه في ظل غياب القيود المصرفية الصارمة وغياب الاستثمارات المنتجة، فإن تزايد المديونية يؤدي إلى فقاعات كبيرة تنتهي بانهيارات مالية شبيهه بما حدث في الأزمات المالية التي حلت بالاقتصاد العالمي خلال العشرين سنة الأخيرة، التي كانت آخرها أزمة عام ٢٠٠٨. أما رابع هذه الآثار السلبية للمديونية فهو تزايد حجم خدمة هذا الدين أو ما سيضطر الأمريكان إلى اقتطاعه من مداخيلهم في السنوات القادمة لدفع تكاليف الاقتراض؛ فبحسب مؤسسة بيترسون الأمريكية فإن استمرار الولايات المتحدة في مسار المديونية الحالي سيؤدي إلى ارتفاع صافي المديونية إلى ٥٠ ترليون أو ١٤٠ بالمئة من الناتج المحلي عام ٢٠٣٠، وهذا يعني بدوره أنه في العام ٢٠٣٠ سيضطر المجتمع الأمريكي إلى دفع حوالي ٧ بالمئة من ناتجه، أو ٢,٥ ترليون إلى الأجانب كخدمة للدين الخارجي وحده، وهذا ولا شك سينتج منه انخفاض في مستوى معيشة المجتمع الأمريكي<sup>(٢٤)</sup>. وأخيراً، هناك من يعتقد أن المديونية المتزايدة وما يرافقها من أزمات مالية متكررة، ومن إمكانية تراجع في قيمة الدولار، وكذلك الانخفاض المحتمل في مستوى معيشة المجتمع الأمريكي، ستؤدي

---

Manmohan S. Kumar and Jaejoon Woo, «Public Debt and Growth,» (٢٣) International Monetary Fund, Working Paper, no. 174 (2010), p. 5.

C. Fred Bergsten, «The Dollar and the Deficits: How Washington Can (٢٤) Prevent the Next Crisis,» *Foreign Affairs*, vol. 6, no. 88 (November-December 2009), pp. 20-22.



مجتمعة بدورها إلى تآكل «القوة الناعمة» للولايات المتحدة، التي تتمثل في القيم الأمريكية وفي نظامها التعليمي وفي قيادتها الاقتصادية والسياسية للعالم<sup>(٢٥)</sup>.

### ثالثاً: تراجع دور الدولار

إن دور الدولار الأمريكي كعملة عالمية يعاني أزمة تعود جذورها إلى التحولات التي طرأت على النظام النقدي العالمي التي تمثلت في ثلاثة أنظمة هي: نظام الذهب الذي كان سائداً حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، ونظام بريتونوودز الذي كان سائداً منذ الحرب العالمية الثانية وحتى السبعينيات، وكان يجمع بين الذهب والدولار المثبت بالذهب، وأخيراً نظام الدولار الذي ساد منذ بداية السبعينيات، وكان هذا الأخير أقل النظم الثلاثة استقراراً حيث إنه كان سبباً في حدوث أكثر من ١٠٠ أزمة مالية خلال الثلاثين سنة الأخيرة<sup>(٢٦)</sup>. والسبب الذي جعل النظامين السابقين لنظام الدولار أكثر استقراراً من نظام الدولار، هو أنهما كانا يتصفان بتقييد حجم النقد الورقي الذي يمكن للدولة توليده، أي أن الدولة لم يكن مسموحاً لها بالتوسع في خلق النقود إلا في حدود ما لديها من ذهب، لأنها بحسب هذين النظامين ملزمة بتحويل نقودها لدى الآخرين إلى ذهب إذا طلبوا منها ذلك<sup>(٢٧)</sup>.

---

Adam S. Posen, «National Security Risks from Accumulation of Foreign (٢٥) Debt,» in: C. Fred Bergsten, ed., *The Long-Term International Economic Position of the United States*, Special Report; 20 (Washington, DC: Peterson Institute for International Economics, 2009), pp. 65-72.

Gerald Caprio, James Hansen and Robert E. Litan, eds., *Financial Crisis: (٢٦) Lessons from the Past: Preparation for the Future* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2005).

Barry Eichengreen, *Exorbitant Privilege* (New York: Oxford University (٢٧) Press, 2011), p. 39.

وفي عام ١٩٧١ عندما وجدت الولايات المتحدة نفسها أمام كميات هائلة من الدولارات التي أنفقتها في أوروبا وفي حرب فيتنام وكوريا وغيرها، تعود إليها ويطلب أصحابها باستبدالها بالذهب، هنا قرر الرئيس الأمريكي الأسبق نيكسون تعويم الدولار، أي أنه فك ارتباط الدولار بالذهب، وتخلت الولايات المتحدة بموجب هذا القرار عن استبدال الدولار بالذهب، وتركت سعر الدولار عائماً يتحدد بقوى العرض والطلب على المنتجات الأمريكية، وبهذا القرار أنهت الولايات المتحدة نظام البريتونوودز، وأصبح النظام النقدي العالمي قائماً على الدولار كعملة احتياطي دولي، ولكن من غير ارتباط بالذهب، ولم يتم اتخاذ هذا القرار في إطار إجماع دولي، وإنما انفردت به الولايات المتحدة حفاظاً على مصالحها من غير أدنى اعتبار لانعكاساته على الدول التي كانت لديها مبالغ كبيرة من الدولارات، وهكذا أصبحت الولايات المتحدة قادرة على طبع كميات هائلة من الدولارات أدت إلى توسع غير مسبوق في حجم السيولة في العالم.

هذا التوسع النقدي الذي عاشه العالم في ظل نظام الدولار وما أنتج من أزمات مالية أصبح حدوثها متكرراً وتكاليفها متزايدة، أدت في السنوات الأخيرة إلى اعتراف بين كثير من المراقبين بضرورة الخروج من نظام الدولار إلى نظام يتصف بشيء من التعددية النقدية يكون أكثر استقراراً. وهذه التعددية النقدية هي ليست جديدة فقد كانت سائدة قبل الحرب العالمية الأولى، حيث كانت الهيمنة للجنة الأسترليني مع وجود منافسين له هما الفرنك الفرنسي والمارك الألماني، وقد كان النظام النقدي مستقراً ولحقب زمنية عديدة، كما أن العشرينيات من القرن الماضي قد شهدت وجود نقدين رئيسيين هما الدولار والجنيه الأسترليني، وقد بدأت هذه الثنائية النقدية تظهر مرة ثانية في العشر سنوات الأخيرة باستبدال الجنية باليورو. وعلى الرغم من أن الدولار لا زال يتصدر اليورو على أكثر من صعيد، إلا أن اتجاهات اليورو منذ إصداره عام

١٩٩٩ تؤكد تزايد دوره كعملة عالمية سواء في ما يتعلق بتجارة العملات<sup>(٢٨)</sup>، وتجارة السلع والخدمات<sup>(٢٩)</sup>، والتعامل في الاوراق المالية<sup>(٣٠)</sup>، وعملة رديفة للعملات الوطنية<sup>(٣١)</sup>، وعملة تثبيت للعملات الاخرى<sup>(٣٢)</sup>، وأخيراً كعملة احتياطي لدول العالم<sup>(٣٣)</sup>.

ولا شك أن العقبة الرئيسية التي تعيق تحول اليورو إلى عملة عالمية مساوية، أو حتى بديل للدولار تتمثل في ضعف وعدم توحيد القرارات الأوروبية على المستوى السياسي، خاصة في ما يتعلق بالدور الذي يمكن أن يلعبه البنك المركزي الأوروبي في المساعدة على جعل اليورو عملة احتياطي عالمي، فلقد ظلت اهتمامات هذا البنك محصورة في التأكد من السيطرة على مستويات التضخم داخل المجموعة، وذلك على حساب ما ينبغي بذله من جهود لتعميق مكانة اليورو كعملة عالمية، ولا شك أن الأزمة المالية الحالية التي تعصف بأوروبا ستعيق ولو لفترة من قدرة اليورو على المنافسة<sup>(٣٤)</sup>. ويعتبر اليوان الصيني كذلك من العملات التي من المتوقع أن تنافس الدولار في السنوات القادمة نظراً إلى ما حققته الصين في السنوات الماضية من معدلات نمو اقتصادي مرتفعة جعلت الصادرات الصينية تفوق صادرات كل من الولايات

---

Basel Bank for International Settlements, «Triennial Central Bank Survey: (٢٨) Foreign Exchange and Derivatives Market Activity in 2007».

Benjamin J. Cohen, *The Future of Global Currency* (London: Routledge, (٢٩) 2011), p. 122.

European Central Bank, *Review of the International Role of the Euro* (٣٠) (Frankfurt: European Central Bank, 2008).

Cohen, *Ibid.*, p.12. (٣١)

N. Walter and W. Becker, «The Euro Hits the Big Time,» *EU Monitor* 58 (٣٢) (Deutsche Bank, Frankfurt) (2008).

Cohen, *Ibid.*, p.127. (٣٣)

(٣٤) المصدر نفسه، ص ١٤٥ - ١٤٧.

المتحدة واليابان، بينما يأتي حجم اقتصادها من حيث القوة الشرائية في المرتبة الثانية بعد الاقتصاد الأمريكي، ولا شك أن هذه المعطيات ترشح اليوان الصيني للعب دور عالمي قد تكون بداياته في الدائرة الآسيوية التي يتنافس فيها مع الين الياباني<sup>(٣٥)</sup>. كما وأن هناك شعوراً متزايداً لدى الصينيين يشير إلى حتمية التعامل بصورة أو أخرى مع التراجع في مصداقية الدولار<sup>(٣٦)</sup>. فقد أكد محافظ المصرف المركزي الصيني في أحد تصريحاته بأن حقوق السحب الخاصة التي يصدرها صندوق النقد الدولي، وهي عملة تستخدم في الوقت الحاضر بين الحكومات فقط، ينبغي أن تحل محل الدولار كعملة احتياطي عالمي<sup>(٣٧)</sup>. ولكن محاولة الصين التحول إلى أي بديل للدولار هي مسألة لا تخلو من المحاذير، فعلى الرغم من أن أرصدة الصين المتزايدة في الولايات المتحدة هي تعبير عن عدم قدرة الولايات المتحدة على منافسة المنتجات الصينية، إلا أن التحول المنشود عن الدولار يتطلب تدرجاً، وإلا فإنه سيؤدي إلى كثير من الانعكاسات السلبية على الاقتصاد الصيني التي من أهمها تراجع النمو الاقتصادي الصيني المعتمد حالياً على الطلب الأمريكي الذي تغذيه القروض من الأرصدة الصينية في الخارج، إضافة إلى انخفاض قيمة هذه الأرصدة الصينية نتيجة لانخفاض قيمة الدولار<sup>(٣٨)</sup>.

أما الدول النفطية، خاصة دول مجلس التعاون الخليجي، فإن

---

*Financial Times*, 2/6/2003.

(٣٥)

Barry Eichengreen, *Exorbitant Privilege* (New York: Oxford University Press, 2011), p. 136.

Xiaochuan Zhou, «Reform the International Monetary System,» Speech of (٣٧) the Governor of the People's Bank of China, 23 March 2009, <<http://www.pbc.gov.cn>> .

Lawrence H. Summers, «The U.S. Current Account Deficit and Global (٣٨) Economy,» Per Jacobsson Foundation, Washington, DC (3 October 2004), <<http://mypb.biz/pdf/Summers-CAdeficit.pdf>> .

مسألة تحولها عن الدولار مسألة تحكمها الاعتبارات السياسية والأمنية، إضافة إلى الاعتبارات الاقتصادية، ذلك أنه لو كانت الاعتبارات الاقتصادية هي وحدها التي تحدد الاختيار بين عملة وأخرى، لكان من الأفضل لدول الشرق الأوسط، وعلى رأسها الدول النفطية، أن تستبدل الدولار باليورو، نظراً إلى أن غالبية تجارتها هي مع المجموعة الأوروبية وليست مع الولايات المتحدة، كما وأن هذه الدول تخسر الكثير باستخدامها الدولار لتسعير نفطها، وكان من الأنسب لها أن تستخدم وحدة حقوق السحب الخاصة لتسعير نفطها لأنها أكثر استقراراً من الدولار<sup>(٣٩)</sup>، غير أن حكومات الولايات المتحدة المتعاقبة ظلت تمارس كل الضغوط على الدول المنتجة حتى لا تسعر نفطها بغير الدولار، نظراً إلى ما يترتب على هذه الخطوة من إضعاف للدولار<sup>(٤٠)</sup>.

#### رابعاً: العدالة الاجتماعية

مما ينقل عن اللورد كينز، الاقتصادي الإنكليزي الذي كان له الفضل في خروج الاقتصاديات الغربية من ظاهرة الكساد الكبير في الثلاثينيات، قوله بأن النظام الرأسمالي هو أفضل نظام أبدعته البشرية، ولكنه يعاني نقطي ضعف، هما: (١) عدم قدرته على تحقيق التوظيف التام للموارد، مما يعني إمكانية ظهور واستمرار البطالة وغيرها من الاختلالات؛ (٢) عدم علاجه لمسألة التفاوت في الدخل، مما يبرر تدخل الدولة لعلاج هاتين المشكلتين، وإلا فإن النظام الاقتصادي سيظل يعاني الاختلالات بأنواعها. وهذا ما تؤكد في الحقيقة التجربة

---

Musa Essayyad and Ibrahim Algahtani, «Portfolio Risk Reduction in Oil (٣٩) Pricing: The Case for SDRs.» *International Journal of Global Energy Issues*, vol. 27 (2007), pp. 397-403.

David Spiro, *The Hidden Hand of American Hegemony* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1999), pp. 121-124.

التاريخية للاقتصاد الأمريكي. فعندما أطلق العنان لنظام السوق أن يعمل قبل الثلاثينيات من غير تدخل من قبل الدولة، بحسب ما يطالب به أصحاب النظرية الكلاسيكية الذين يزعمون أن نظام السوق قادر وحده على تصحيح الاختلالات إذا حصلت، فوجيء العالم بالكساد الكبير الذي بدأ بانهييار أسواق المال في الولايات المتحدة عام ١٩٢٩، ثم بانتقال الأزمة إلى الاقتصاد الحقيقي مؤدية إلى تراجع النمو الاقتصادي وزيادة معدلات البطالة من حوالى ٣,٢ بالمئة عام ١٩٢٩ إلى ٢٥ بالمئة عام ١٩٣٣. وانخفض نتيجة ذلك دخل الفرد الأمريكي بحوالى ٥٢ بالمئة خلال الفترة نفسها، وقد أدت تلك الأزمة كذلك إلى إفلاس حوالى ٢٠ بالمئة من البنوك الأمريكية<sup>(٤١)</sup>. أما في ما يتعلق بتوزيع الدخل، وهو ما يهمننا هنا، فقد كان في أسوأ مستوى له، حيث إن نصيب أغنى ١ بالمئة من السكان كان قد وصل مع بداية الأزمة في عام ١٩٢٨ إلى أكثر من ٢٣ بالمئة من الدخل. ولكن السياسات التي تبنتها الحكومة لعلاج الكساد التي كانت مزيجاً من زيادة الإنفاق وتنظيم عمل السوق، رفعت معدلات النمو الاقتصادي، وخفضت البطالة، وساعدت على توزيع أفضل للثروة حيث إن نصيب أغنى ١ بالمئة من السكان تراجع إلى ما بين ١١ بالمئة و١٢ بالمئة في الثلاثينيات واستمر في التراجع ليصل بعد ذلك إلى ما بين ٨ بالمئة و٩ بالمئة في السبعينيات<sup>(٤٢)</sup>. وما إن تولى ريغان الرئاسة حتى تراجع دور الدولة في الاقتصاد، وبدأ التفاوت المعيشي في الزيادة مرة أخرى ليعود إلى ما كان عليه قبل كساد الثلاثينيات. فهذا روبرت رايش، وزير العمل خلال رئاسة كلنتون، يؤكد أن الولايات المتحدة شهدت خلال الفترة ١٩٨٠ - ٢٠١٠ تكديساً

---

Paul Davidson, *The Keynes Solution* (New York: Palgrave Macmillan, (٤١) 2009), pp. 10-11.

Robert B. Reich, *Aftershock* (New York: Alfred A. Knopf, 2010), p. 20. (٤٢)

للثروة، فبينما كان نصيب أغنى ١ بالمئة من السكان من الدخل يعادل حوالى ٩ بالمئة في نهاية السبعينيات، قفزت هذه النسبة إلى حوالى ٢٣,٥ بالمئة عام ٢٠٠٧<sup>(٤٣)</sup>. وهي نسبة من التفاوت لم يشهدها المجتمع الأمريكي منذ ثلاثة أرباع القرن، كما يقول جوزيف ستيجلتز الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد<sup>(٤٤)</sup>.

ولقد ساعدت عدة عوامل على هذه الزيادة في مستوى تفاوت الدخل في الولايات المتحدة منذ بداية السبعينيات؛ منها التغير في السياسات الضريبية لصالح الطبقة الغنية، وعلى حساب الطبقات الوسطى والفقيرة، خاصة منذ مجيء ريغان إلى الرئاسة<sup>(٤٥)</sup>؛ ومنها ثورة التقنية التي جعلت الاقتصاد الأمريكي يتجه إلى إنتاج السلع والخدمات ذات المهارات العالية، مما كان له أثر سلبي في مداخل القوى العاملة ذات المهارات المنخفضة. وقد فاقم من هذه المشكلة انتقال الصناعات التي تتطلب مهارات منخفضة إلى بعض الدول الآسيوية حيث الأجور المنخفضة وازدياد معدلات البطالة بين العمالة الأمريكية منخفضة المهارات<sup>(٤٦)</sup>.

ومن العوامل التي ساعدت على تعميق تفاوت الدخل القفزة الكبيرة التي حققتها مداخل مدراء الشركات مقارنة بدخل العامل العادي خاصة مدراء الشركات المالية؛ ففي عام ١٩٦٥ كان راتب المدير

---

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٤-٦.

Joseph E. Stiglitz, *Freefall* (New York: W.W. Norton, 2010), p. 193. (٤٤)

Benjamin I. Page and Lawrence R. Jacobs, *Class War: What Americans Really Think about Economic Inequality* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 2009), pp. 85-87. (٤٥)

David H. Autor, Lawrence F. Katz and Melissa S. Kearney, «The (٤٦) Polarization of the US Labor Market,» *American Economic Review Papers and Proceedings*, vol. 96 (May 2006), pp. 189-194.

في شركة من الشركات الكبيرة في الولايات المتحدة يعادل حوالي ٢٥ ضعف راتب العامل العادي في شركته، وفي عام ٢٠٠٧ أصبح راتب المدير المذكور يصل في المتوسط ٣٠٠ ضعف راتب العامل العادي لديه، أو حوالي ١٢ مليون دولار في السنة<sup>(٤٧)</sup>. أما العامل الآخر الذي عمق هوة الدخل في المجتمع الأمريكي فهو تراخي الرقابة على أسواق المال، حيث اتسع دورها على حساب الاقتصاد الحقيقي، وأصبحت هذه الأسواق أشبه بصالات القمار حيث يقوم مدرء المؤسسات المالية باستخدام أدوات مالية عالية المخاطرة كالمشتقات، فإذا حققوا أرباحاً كان لهم النصيب الأكبر منها، وإذا كانت هناك خسائر تحمّلها ملايين المدفعين والمستثمرين، ومما يؤكد قولنا هذا هو أن كندا لم تتأثر كثيراً بالأزمة المالية الأخيرة، والسبب الرئيسي هو أنها حافظت على القوانين السابقة لضبط عمل أسواق المال، ولم تعانِ التراخي الذي حصل في الولايات المتحدة<sup>(٤٨)</sup>.

وأخيراً كان لإضعاف دور الاتحادات العمالية في الولايات المتحدة منذ بداية السبعينيات أثر في قدرة هؤلاء العمال على تحسين ظروفهم والحفاظ على مستويات أجورهم<sup>(٤٩)</sup>. أما الآثار التي ترتبت على تفاوت الدخل فهي متعددة، ولكن أهمها أن أحدث البيانات حول الاقتصاد الأمريكي تشير إلى أن هناك ما لا يقل عن ٣٩ مليون أمريكي يعيشون دون خط الفقر، وخمسة ملايين لا ملجأ لهم، وخمسة ملايين آخرين

---

Mishel Lawrence, Jared Bernstein and Heidi Shierholz, *The State of Working* (٤٧) *America 2008/2009* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2008), figure 3AE, table 3.41, p. 221.

Robert J. Gordon and Ian Dew-Becker, «Controversies about the Rise of (٤٨) American Inequality: A Survey,» National Bureau of Economic Research, Working Paper; no. 13982 (May 2008), p. 25.

Jacob S. Hacker and Paul Pierson, *Winner-Take: All Politics* (New York: (٤٩) Simon and Schuster, 2010), pp. 41-72.



يعانون الجوع<sup>(٥٠)</sup>، وفي عام ٢٠٠٦ كان هناك أكثر من ٤٦ مليون أمريكي من غير تأمين صحي، أي ما يعادل ١٨ بالمئة من السكان دون ٦٥ سنة من العمر مقارنة بحوالى ١٥ بالمئة عام ١٩٧٩<sup>(٥١)</sup>.

## خامساً: التعليم والبحث العلمي

تعتبر نوعية النظام التعليمي، ومعها مستوى البحث العلمي في مجتمع ما أحد أهم عوامل تنافسية اقتصاد هذا المجتمع وقوته بين دول العالم، أو كما قال الرئيس أوباما «إن الدولة التي ستتفوق علينا في التعليم اليوم، ستتفوق علينا اقتصادياً غداً»، خاصة إذا تذكرنا أن اعتماد الاقتصاد العالمي على المعرفة هو في تزايد، وهذا ما بدا يحصل فعلاً، فهناك دول بدأت تنافس بل وتتفوق على الولايات المتحدة في العلوم الأساسية كالعلوم والتقنية والهندسة والرياضيات. فبحسب التقرير الصادر من المركز الوطني للأبحاث الاقتصادية في الولايات المتحدة، فإن الصين ستحل هذا العام محل الولايات المتحدة الأمريكية في عدد خريجي الدكتوراه في فرعي الهندسة والعلوم<sup>(٥٢)</sup>.

ومما يؤكد ظاهرة الركود في مخرجات التعليم الأمريكي هو أنه قبل عشر سنوات كانت الولايات المتحدة تحتل المرتبة الأولى في العالم من حيث عدد خريجي الجامعات، أما اليوم فهي في المرتبة الخامسة بين الدول الصناعية، وفي المرتبة التاسعة من حيث نسبة الطلبة في الفئة العمرية ٢٥ - ٣٤ الذي ينهون تعليمهم الجامعي، وقد يكون هذا هو ما

---

Ravi Batra, *The New Golden Age* (New York: Palgrave Macmillan, 2007), (٥٠) p. 189.

Katherine Swartz, «Uninsured in America: New Realities, New Risks,» in: (٥١) Jacob S. Hacker, ed., *Health at Risk: America's Ailing Health System and How to Heal It* (New York: Columbia University Press, 2008), pp. 32-65.

Arne Duncan, «Back to School,» *Foreign Affairs* (November-December (٥٢) 2010), p. 66.

دفع الرئيس الأمريكي خلال اجتماع له بأعضاء الكونغرس في شباط/ فبراير ٢٠٠٩ إلى المطالبة بأن تسعى الولايات المتحدة إلى أن تكون الأولى في العالم من حيث عدد خريجي الجامعات في العام ٢٠٢٠، ولكن تحقيق هذا الهدف يتطلب أن يكون عدد الخريجين في الجامعات الأمريكية، في التسع سنوات القادمة، ما لا يقل عن ثمانية ملايين طالب<sup>(٥٣)</sup>. وبحسب وزير التعليم الأمريكي أنه حتى لو تم علاج مشكلة التخرج، فإن هناك مشكلة أخرى لا تقل خطورة عنها، وهي أن حوالي ربع الطلبة الأمريكيين في الصف التاسع لا يتمكّنون من إنهاء الثانوية العامة خلال أربع سنوات، وهذه تعتبر نسبة تسرب مرتفعة لا توجد في دول منظمة التعاون والتنمية إلا في تركيا وإسبانيا والمكسيك ونوزيلاند<sup>(٥٤)</sup>.

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة ظلت ولفترة طويلة متفوقة على بقية دول العالم في مجال التعليم، إلا أن السنوات الأخيرة شهدت بعض التراجع في هذه المكانة، في الوقت الذي بدأت فيه دول أخرى كالصين والهند تنافس الولايات المتحدة في حجم وجودة مخرجاتها التعليمية وتكاليف توظيفها<sup>(٥٥)</sup>. أما التعليم الابتدائي والثانوي فإنه أسوأ حالاً من التعليم الجامعي، حيث إن أداء الطلبة الأمريكيين في امتحانات مهارات القراءة والعلوم والرياضيات يضع الولايات المتحدة في مرتبة عالمية متأخرة مقارنة بكثير من الدول الآسيوية، حيث تشير آخر البيانات بأنه من بين ٦٥ دولة تأتي الولايات المتحدة في المرتبة السابعة عشرة في امتحانات مهارات القراءة، وفي المرتبة الواحدة والثلاثين في الرياضيات، وفي المرتبة الثالثة والعشرين في العلوم. ذلك في الوقت الذي تصدر فيه الطلبة الصينيون من شانغهاي وطلبة كوريا

---

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٦٩.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٦٩.

الجنوبية وفلندا قوائم هذه الامتحانات<sup>(٥٦)</sup>. وفي السابق كانت الولايات المتحدة في مقدمة دول العالم من حيث استقطاب الطلبة الأجانب، وما يعنيه ذلك من مكانة علمية ومكاسب مادية كذلك، إلا أن أحدث الأرقام تشير إلى أن نصيب الولايات المتحدة من الطلبة الأجانب في انخفاض، بينما نصيب دول أخرى كاليابان وكندا وأستراليا من هؤلاء الطلبة هو في ارتفاع.

وهناك كذلك تراجع في إنفاق الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية الأخرى على البحث والتطوير، تقابله زيادة في ما تنفقه الدول الآسيوية كالصين وكوريا الجنوبية والهند على برامجها التعليمية. وفي النشر العلمي تراجع دور الولايات المتحدة مقارنة ببعض الدول الآسيوية، فبحسب مؤشر توماس رويترز للاستشهادات العلمية المعروف، فإن نصيب الولايات المتحدة من النشر العلمي قد انخفض من ٣٠,٩ بالمئة عام ٢٠٠٢ إلى ٢٧,٧ بالمئة عام ٢٠٠٨، بينما زادت الأبحاث الصينية الواردة في هذا المؤشر بأكثر من الضعف خلال الفترة نفسها<sup>(٥٧)</sup>. في الوقت نفسه ارتفع نصيب الدول الآسيوية في إجمالي النشر العلمي في العالم من ١٦ بالمئة عام ١٩٩٠ إلى ٢٥ بالمئة عام ٢٠٠٤<sup>(٥٨)</sup>.

## سادساً: الاحتمالات

في ظلّ ما بيّناه من بوادر تحول في الاقتصاد العالمي من اقتصاد أحادي تهيمن عليه الولايات المتحدة إلى اقتصاد متعدد تسعى فيه دول أخرى خاصة الصين إلى الاقتراب من مركز القيادة، ما هي

---

OECD Programme for International Student Assessment (PISA), PISA (٥٦) 2009 Results, vol. 1, Figures 1.2.16, 1.3.10 and 1.3.21.

Ben Wildavsky, «Think Again: Education,» *Foreign Policy*, vol. 6, no. 88 (٥٧) (March-April 2011).

Hannah Beech, «Asia's Great Science Experiment,» *Time*, 23/10/2006. (٥٨)

السيناريوهات المحتملة لهذه المنافسة، وما الذي سيحدد درجتها ونوعيتها؟ الحقيقة إن من الدروس التي تعلمها هذا الباحث من تجاربه العلمية المتواضع هو أن التنبؤ في الاقتصاد السياسي هو أقرب، في دقته ومصداقيته، إلى وعود الساسة وإلى توقعات الطقس، ولذلك فقد يكون من الحكمة بناء استشرافنا على القول بأن المستقبل سيكون امتداداً للحاضر مع زيادة في وتيرة التغيرات المشاهدة اليوم، زائداً بعض المتغيرات الاستثنائية التي لا يمكن التنبؤ بها، ومن أمثلتها الربيع العربي، وتهديد مؤسسة التصنيف الائتماني المسماة ستاندرد وپورز بتخفيض تصنيف الولايات المتحدة المالي إذا لم تقم الحكومة الأمريكية بترتيب أوضاعها المالية. انطلاقاً من هذه الأرضية هناك ما يدفعنا إلى التأكيد أن الأزمة المالية التي هي أقرب إلى التسونامي المالي لا زالت تعصف بعدد من الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وقد بدأت آثار هذا التسونامي تتجاوز الاقتصاد لتصل إلى جذور الرأسمالية ومنطلقاتها الفلسفية، ومنظومة القيم التي تحكمها، وما حركة «احتلال وول ستريت» التي شاهداها خلال الأسابيع الماضية إلا أحد هذه الإفرازات.

وفي الوقت الذي نرى فيه الولايات المتحدة تعاني بظالة تزيد على ٩ بالمئة، وقد استعصت على السياسات المالية والنقدية مع تزايد في مستوى التفاوت المعيشي، وفي الوقت الذي نرى فيها دولاً أوروبية كالليونان وإيرلندا والبرتغال على حافة الإفلاس، نرى في المقابل دولاً آسيوية كالصين وأندونيسيا تحقق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، ومعدلات فقر متراجعة<sup>(٥٩)</sup>. ولا شك أن هذا التفاوت في أداء الدول غير الغربية، خاصة الآسيوية مقابل الدول الصناعية الغربية، يحمل في

---

Mohamed El-Erian, «The Shape of the Global Economy Will Fundamentally Change,» *Foreign Policy* (September-October 2011), pp. 84-85.

طياته مدلولات كثيرة؛ **أولها** في اعتقادنا أن هناك حاجة ماسة إلى إعادة النظر في الأسس التي تعمل بها المؤسسات الاقتصادية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد، وكيفية إدارتها، ومن يديرها؛ وثانيها أهمية إقرار الغرب بأن موازين القوى الاقتصادية وغير الاقتصادية بدأت تميل نحو آسيا، خاصة الصين، وهذا في الحقيقة ما أكده حديثاً الرئيس الأمريكي باراك أوباما بقوله يوم ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠: «ليس من المنطقي أن تبني الصين نظاماً للقطارات أفضل منا، وتبني سنغافورة مطاراً أفضل من مطاراتنا، والآن نكتشف أن الصين لديها أسرع جهاز كمبيوتر على وجه الأرض»<sup>(٦٠)</sup>. إذن نحن أمام قوة اقتصادية صاعدة هي الصين، فهل تتمكن الصين من استقطاب الدول الآسيوية حولها لتشكل قطباً في مواجهة الولايات المتحدة وحلفائها، فيكون هذا التحدي محكاً لاستعادة الغرب بقيادة الولايات المتحدة حيويته، ونعود مرة أخرى إلى ثنائية القطبية، أم أن الصين تظل في صعودها منفردة وتتصارع مع جيرانها الآسيويين على موارد بحر جنوب الصين التي تقدر بحوالى ٩ مليار برميل نפט، وحوالى ٩٠٠ ترليون قدم مربع من الغاز، وتدفع بالتالي هؤلاء الجيران إلى الاستقواء بالولايات المتحدة، كما هو حاصل الآن في حالة اليابان وكوريا، مما يعني أننا سنصبح أمام عالم متعدد القوى، ولكن مع غياب القوة القائدة التي تضبط أداء النظام العالمي بأبعاده الاقتصادية وغير الاقتصادية، ونكون بذلك قد دخلنا في مرحلة من الحرب الباردة الجديدة، وهو أمر، لا شك فيه عندي، أن تنامي القوة الاقتصادية الصينية يعني أن هذه الدولة منفردة أو مع محيطها الآسيوي ستسعى إلى توسيع مناطق نفوذها وتواجدها في العالم، خاصة

---

Thomas L. Friedman and Michael Mandelbaum, *That Used To Be Us: How (٦٠) America Fell Behind in the World it Invented and How it Can Come Back* (New York: Farrar, Straus, and Giroux, 2011).

إذا تذكرنا حاجتها المتزايدة إلى الطاقة، وتذكرنا كذلك ما فعله بها الاستعمار الغربي من تقطيع أوصال ومحاصرة وحتى فرض إدمان الأفيون على شعبها لإخضاعه. وبالتالي فبقدر ما تستطيع دول العالم، وعلى رأسها الولايات المتحدة التأقلم مع هذا الدور الصيني المتنامي بقدر ما تكون عملية الانتقال إلى النظام الجديد، سواء كان ثنائي القطبية أو متعدد الأقطاب عملية أقل تكلفة من منظور العالم. إذن التعامل مع الدول الصاعدة من قبل الدول المهيمنة على النظام الاقتصادي الحالي سيحدد طبيعة ووتيرة التحول الذي قد يكون سلمياً في غالبه، أو قد يأخذ منعطفات فيها كثير من الاستقطاب والحروب التجارية والعسكرية والفوضى بأشكالها المختلفة<sup>(٦١)</sup>.

أما العرب فهم يَمرون بربيع يدعو إلى التفاؤل والحذر في آن واحد، أما التفاؤل فمنبعه تمرد الشعوب العربية على الاستبداد بأشكاله المختلفة الذي يعتبر أهم أسباب تخلفهم وتفككهم واستعبادهم، وبالتالي فإن تفكيكه يعتبر خطوة ضرورية في إحداث النهضة المنشودة، ولكن تفكيك الاستبداد لا يكفي، فقد تفرز هذه الثورات المباركة، حالة من الفوضى والتشظي التي تؤدي إلى مزيد من الاستبداد والتجزئة وهدر الموارد إذا لم تتكاتف جميع شرائح المجتمع من أجل الوصول بها إلى برّ الأمان، حيث تتم مأسسة الحرية، وحل الخلافات بالطرق السلمية، والمضي بعد ذلك في طريق النهضة المنشودة في ظل اندماج المنطقة العربية في دائرة واسعة تحقق لها كثيراً من المكاسب الأمنية والتنموية التي لا يمكن أن تتحقق في ظل الكيانات الحالية<sup>(٦٢)</sup>. هذا الاندماج

---

Charles Glaser, «Will China's Rise Lead to War.» *Foreign Affairs*, vol. 2, (٦١) no. 90 (March-April 2011), pp. 80-91.

(٦٢) عبد الرحمن الكواكبي، الأعمال الكاملة للكواكبي، دراسة وتحقيق محمد جمال طحان، سلسلة التراث القومي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥)، ص ٥٣٣-٥٣٤.

يجب أن يواكبه بناء إنسان منتج يقدم سلعاً وخدمات متطورة للعالم لتحل محل النفط كمصدر للعملة الأجنبية، لأن الإيرادات النفطية التي يعتمد عليها الاقتصاد العربي بأكمله اليوم، لن تعاني فقط التذبذب المعهود فيها، وإنما هناك أخطار أخرى بدأت تتهدد هذا المصدر الناضب للطاقة، منها اقتراب كثير من الدول المنتجة من ذروة طاقتها الإنتاجية، فالآبار القديمة انخفضت كمية إنتاجها، بينما الآبار الجديدة تتصف بكلفة عالية، كما وأن كثيراً من الدول المنتجة لم تعد قادرة على زيادة استثماراتها النفطية بالمعدلات السابقة، إما لاعتبارات سياسية أو اجتماعية<sup>(٦٣)</sup>.

## خاتمة

لقد حاولنا في هذه الورقة تلمس معالم تشكل النظام الاقتصادي العالمي لمعرفة ما إذا كان هذا النظام، الذي كانت القوة الوحيدة المسيطرة فيه منذ بداية التسعينيات هي الولايات المتحدة الأمريكية، هو في طريقه إلى شيء من التعددية، وهذا ما تأكد لنا بالفعل. فالولايات المتحدة تعاني مديونية متزايدة بدأت تنعكس سلباً على مصداقيتها كقوة اقتصادية مهيمنة، لأن هذه المديونية تشير إلى عدم قدرة الاقتصاد على العيش في حدود قدراته، مما يعني تراكم الديون، وما يعنيه تسديدها في السنوات القادمة من تراجع في المستوى المعيشي للفرد الأمريكي. إضافة إلى ذلك إنعكست المديونية الأمريكية على ثقة العالم في الدولار كعملة عالمية، وبالفعل بدأت العملات الأخرى خاصة اليورو في العشر سنوات الأخيرة في منافسة الدولار الأمريكي على أكثر من صعيد مما جعل النظام النقدي العالمي أقرب إلى النظام الذي تتعدد فيه العملات، ومن

---

Robert McNally and Michael Levi, «A Crude Predicament,» *Foreign Affairs* (٦٣) *Affairs*, vol. 4, no. 90 (July-August 2011), pp. 100-101.

المتوقع أن تتعمق هذه التعددية في السنوات القادمة إذا تمكن كلٌّ من اليورو واليوان من الخروج من دائرتيهما الإقليمية إلى الدائرة العالمية بما يعني أن العالم سيشهد جغرافيا سياسية جديدة للعملات، وهذا التحول إذا لم تتم إدارته بشيء من التعاون والتنسيق قد يؤدي إلى كثير من التنافس والصراع بين هذه العملات والحكومات التي تصدرها. ولكن التحديات التي يواجهها الاقتصاد الأمريكي تتجاوز المديونية وانعكاساتها إلى جبهات أخرى، من أهمها تراجع التنافسية الأمريكية في مجال التعليم كماً وكيفاً، وتزايد تكديس الثروة في أيدي نسبة قليلة من السكان مما أدى إلى تآكل الطبقة الوسطى، ومعها القوة الشرائية للمجتمع الأمريكي، وما تعنيه من آثار سلبية على النمو الاقتصادي والاستثمار والتوظيف.

ولا شك أن العرب مطالبون، خاصة بعد ثورات الشباب التي حصلت عندهم، أن يجدوا لهم موطئ قدم في هذا العالم المتنافس، وقد تكون الخطوة العملية المناسبة هي مزيد من التكامل الاقتصادي، ومحاولة إيجاد عملة عربية موحدة يباع بها النفط، وتصبح بذلك عملة عالمية منذ بدايتها، إضافة إلى مدّ الجسور إلى منطقة شرق آسيا الصاعدة والتعاون معها في كافة المجالات، خاصة الاقتصادية، والاستفادة من تجاربها التنموية، والاستفادة من هذه العلاقة في تحسين الموقف التفاوضي مع الدول الغربية.